

لبنان المخطوف والمخطوفين

في كل ثالث عشر من تشرين تعود ذكرى اليوم المشؤوم الذي خُطف فيه لبناننا، واستشهد الكثير من شعبنا، ومن جيشنا، كما فقد بعض منا.

عشر سنوات مرت، وكانت كافية ليصبح لبنان خلالها هيكلاً عظيماً، ينتظر أعجوبة تبعث فيه الحياة مجدداً. لقد جف خيره، وأمسى ما اخضر فيه يباس، شبح الفقر أقلق كل نفس كريمة فرحلت عن الوطن نخبة شبابه، هجرة فاقت نسبتها حدود المعقول بسبب الاضطهاد السياسي والاقتصادي.

وكيف لا تصل البلاد إلى هذه الكارثة وسلطاتها لا تسبح فقط بالماء، ولكن باللامبالاة والجهل أيضاً، وقد سيبت كل مقومات المجتمع وقيمه لعبث أجهزة المخابرات الغريبة، فتلاعبت بمقدساته، وما زالت تحاول القضاء على ما تبقى من قدرة اللبنانيين على النهوض من كبوتهم.

إن بعض ما يجري على أرضنا ومجتمعنا يفوق قدرتنا على التخيل، لأننا لم نتصور لحظة أن تصبح أجهزة الدولة هي المحرك الأول للمذهبية والطائفية، فتبث الشائعات، وتستعمل مرجعيات وهمية لتحريك المشاعر الغريزية، وتحتمي وراء اتهام الآخرين بتحريك هذه المشاعر، كما لا يتورع مسؤولون في مناصب الحكم عن اتهام المراجع الوطنية بخدمة إسرائيل في كل مرة ينادون فيها بعودة السيادة والاستقلال. وهل هناك أكثر عمالة لإسرائيل، ولحلفائها الواقعيين، ممن يصفون استقلال لبنان وسيادته بأنهما خدمة لإسرائيل؟؟

إن ما نسمعه من تبرير لبقاء الجيش السوري في لبنان قد يفتن به بعض المتخلفين عقلياً، إذ لا قيمة استراتيجية لوجوده على أرضنا، ولن يساعد بالتأكيد على تحرير الجولان عسكرياً، بل على العكس قد يعقده أكثر. ووحدة المسارين في إقرار السلم النهائي، تضمنه الإرادة اللبنانية وليس المدافع السورية، لذلك يجب أن تبادر الحكومة السورية، من طرف واحد، إلى لملمة وضعها العسكري، لأنها تعلم جيداً بأن من نصبتهم في السلطة سيطالبون دوماً ببقائها، ليس لمصلحتها، بل تأميناً لمصالحهم.

أما بدعة البدع فهي اتهام أمهات الموقوفين في سوريا بخدمة إسرائيل لأنهن طالبن بأولادهن، وأصبح المصابون "بالجاسوسية الحادة" يرون في كل تحرك من أجل أي مطلب بصمات إسرائيلية، ومن البديهي أن يستنجد هؤلاء المرضى بإسرائيل لتغطية جرائمهم المتمادية، أوليس وجود هذه الدولة في الشرق هو الذي يشكل الذريعة لتبرير جميع جرائم الأنظمة الدكتاتورية.

أصلاً لم يكن مقبولاً وجود لبنانيين في السجون السورية، مهما تكن جريمتهم، فالقضاء اللبناني وحده هو الصالح للنظر بأمرهم، أما استمرار وضعهم، بالرغم من المطالبة بهم، فهذا يرتب مسؤولية كبيرة على الحكومة اللبنانية التي تتنازل عن حصانة القانون للمواطنين اللبنانيين.

إن الأوطان لا تبنى بالهروب من الحقيقة والتلطي وراء الكذب والأوهام، لقد شعبنا من تلك الأساليب البوليسية، ولن يخشاها أحد بعد اليوم سوى الذين يستعملونها، فعاجلاً أم آجلاً سيأتي الوقت الذي يضطرون فيه للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها الأكثر تعقيداً.

ولا بد أن نتساءل في هذه الأجواء إذا ما كنا في محنة عقل، أم أن عقلنا في محنة وقاحة الآخرين؟

العماد ميشال عون